

ملخص تنفيذي  
عن مؤتمر تحديات الأمن وحقوق الإنسان  
في المنطقة العربية  
٥ - ٦ نوفمبر ٢٠١٤  
الدوحة - قطر

٥ - ٦ نوفمبر ٢٠١٤ الدوحة - قطر

الجلسة الافتتاحية

مقدمة :

افتتح المؤتمر السيد الوزير/ محمد فائق، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، السيد الدكتور/ علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، السيد الدكتور/ عبد اللطيف بن راشد الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، السيد الدكتور/ محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ، السيد الأستاذ/ زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ( كلمة مسجلة ) ، السيد السفير/ وجيه حنفي الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بجامعة الدول العربية ، السيد الدكتور/ أحمد محمد الجروان رئيس البرلمان العربي .

● وقد تناول الدكتور/ علي المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في كلمته ضرورة الحفاظ على الأمن وذلك لضمان تحقيق حقوق الإنسان الذي لا بديلا لها ، وأهمية أن ندرك أن انتهاك حقوق الإنسان بدعوى الحفاظ على الأمن الوطني لم يعد خياراً مقبولاً لدى شعوب المنطقة .

- وأعترف أن هناك صعوبه في تحقيق التوازن فيما يتعلق بالحفاظ على الأمن الوطنى وحقوق الإنسان ، وأن الوقائع أثبتت دوماً أن عدم احترام حقوق الإنسان والأمن في التجاوزات يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام .
- ونبه إلى أن الإرهاب يعتبر أكبر انتهاك لحقوق الإنسان ولحياة الأشخاص ومحاربهه يجب أن تعتمد على تشريعات وآليات مشروعه تتفق مع معايير حقوق الإنسان وتصور حقوق الأفراد والمجتمعات .
- كما تحدث عن أن الأحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتله والأعتداء الهمجى الأخير على قطاع غزة بدافع حماية الأمن ومحاولات تهويد القدس الشريف يمثل أعتداء على الأنسانية جمعاء وقيمهها ومبادئها قبل أن يكون الأعتداء على القانون الدولى .
- وناشد الأمم المتحدة بضرورة رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وفك الحصار عن قطاع غزة ومقاومة الأحتلال الأسرائيلى .

انعقد بالدوحة خلال الفترة من ٥-٦ نوفمبر ٢٠١٤، المؤتمر الدولي «تحديات الأمن وحقوق الانسان في المنطقة العربية»، بالتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر والامانة العامة لجامعة الدول العربية والامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية لحقوق الانسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان. وقد شارك في المؤتمر ممثلون رفيعو المستوى من وزارات الداخلية والعدل والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وعدد من خبراء الإجراءات الخاصة والآليات التعاقدية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة وممثلي آليات حقوق الانسان بالمنظمات الإقليمية والدولية.

وقد جاء انعقاد هذا المؤتمر في سياق حرص الجهات المنظمة على التأكيد من جديد على أهمية إحترام سيادة القانون بحيث يكون جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة ، بما في ذلك الأجهزة التنفيذية ذاتها، مسؤولين أمام قوانين وتشريعات صادرة علناً تتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتطبق على الجميع دون أي تمييز.

وقد كان الهدف الأساسي للمؤتمر مناقشة العلاقة بين ضمان الأمن واحترام حقوق الانسان باعتبارهما مسؤوليتين أساسيتين من مسؤوليات الدول، و بحث تأثير كل منهما على الآخر ومناقشة التحديات ذات الصلة على صعيد المنطقة العربية، بالإضافة الى استعراض تجارب الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال وكذلك تجارب المنظمات الإقليمية والدولية المتعلقة بقضايا الأمن وحقوق الإنسان .

- كما دعا إلى استكمال المنظومة العربية لحقوق الانسان وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه منطقتنا العربية.

- وانتهى إلى القول بأن هذا المؤتمر يشكل فرصة تاريخية لفتح حوار جاد ومسئول لتطوير المنظمة الأمنية العربية بما يتماشى مع حقوق الانسان والكرامة الانسانية وتبادل التجارب المعنية في هذا المجال مع أهمية تطوير شراكة فاعله بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع، وضرورة استدامة هذا الحوار كعمل مؤسسي بين هذه الاطراف المعنية وذلك من أجل تحقيق التوازن للأزم بين متطلبات الأمن ومتطلبات ضمان حماية وتعزيز حقوق الإنسان بحيث لا تطغى أحدهما على الأخرى.

● ثم تحدث السيد/ عبد الطيف الراشد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي فأكد على أن مجلس التعاون الخليجي يتبنى سياسة ثابتة واضحة تقوم على مطالب أساسية في مقدمتها نبذ العنف والدعوة للحوار، مشيراً إلى ان الإختلاف والخلاف لايعني عدم الحوار بل هناك ضرورة لاستمرارية هذا الحوار من أجل الاستقرار وضمان حقوق الانسان .

- مؤكداً أنه عندما يتردى الأمن وينزع تكون حقوق الانسان عرضة للانتهاك و انه لا أمن بغياب حقوق الإنسان ولاحقوق للإنسان في غياب الأمن.

- كما أوضح سيادته أن دول مجلس التعاون الخليجي أقرت سياسات تهدف إلى تحقيق التعاون الأمني على أعلى مستوى مع حماية أكثر لحقوق الإنسان .وفي هذا الأطار أقرت الاستراتيجية الشاملة للأمن والإستقرار لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب إيماناً بأن تحقيق الأمن والإستقرار لن يؤدي ثماره دون تحريك التعاون والتنسيق المشترك، كما اقرت دول المجلس وثيقة أبوظبي لمكافحة الاتجار بالبشر وإنشاء مكتب وطني لحقوق الانسان.

- واستعراض جهود دول مجلس التعاون التي تهدف إلى حماية واحترام حقوق الانسان مشيراً إلى ان المنطقة تعيش في ظروف سياسية وأمنية معقدة وتحديات وتهديدات أبرزها غياب الأمن والأمان في عدد من الدول العربية وتزايد حركات الارهاب والتطرف.

● وفي كلمة الدكتور/ محمد بن علي كومان الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب أكد أن هذا المؤتمر

يكتسب أهمية بالغة وفرصة سانحة للحوار والتعاون بين الأجهزة الأمنية ومنظمات حقوق الانسان مؤكداً أن الحق في الأمن ضروري للحياة مثل الحق في الغذاء .

- وأن الأمن شرط ضروري لكل تنمية فعالة وبدون وجود مناخ أمن ومتلائم فإن التنمية لا تتحرك وأكد أن المنطقة العربية تتعرض لتحديات أمنيّة غير مسبوقه ويتفاقم العنف ويزداد ويطغى التطرف وينتشر السلاح والمتفجرات والتفجير والتفجير والبشر وعمليات الأعتيال والخطف و أن كل ما سبق أصبح من الأخبار اليومية .

- و أنه عند التحدث عن الأمن لا بد أن نذكر كم من رجال الأمن سقطوا من أجل تأدية الواجب ولم يثنيهم ذلك عن تحمل رسالتهم لحماية أمن الوطن والمواطن .

- وشدد على أن تقديسنا للحق في الأمن وتقديرنا لرجال الشرطه لا يعنى أبداً غض النظر عن ضمان حقوق الأنسان الأخرى , حيث أن الجميع يؤمن كل الأيمان بأن ممارسة العمل من أجل صيانة وتحقيق الأمن لا يكون على حساب احترام حقوق النسان والحفاظ على كرامته ولكن يتم ذلك في إطار الإلتزام التام بالقانون .

- فيما أوضح سيادته أن هناك صوره قائمة لرجال الأمن وأن وراء ذلك محاولات فردية تستخف بقواعد المهنة والأستهتار بحقوق الأنسان وأن مجلس وزراء الداخلية العرب عازم بقوة على وقف هذه الممارسات الفردية والنادرة وذلك من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان.

- وفي ختام كلمته أكد أنهم منفتحون على أي تجربه أو أفكار بناءه تعمق وتعظم من ممارسة حقوق الإنسان في الأداء الأمني وأن هذا المؤتمر يعد أنجازاً بأعتبره يرسى التلاقى المثمر والتعاون بين المؤسسات الأمنية ومنظمات حقوق الإنسان وتثبيت الحق في الأمن والأمان .

● وفي كلمة مسجلة للمفوض السامي لحقوق الانسان الأمير/ زيد بن رعد وجه رساله خلالها إلى المؤتمر أشار فيها الى دور المجتمع المدني و دوره المهم مع ضرورة وجود منهج شعبي شامل وشفاف لمواجهة التحديات الأمنية واحترام الكرامة الإنسانية، مشيراً إلى أن القانون الدولي يضمن مبادئ للتعامل مع معضلة الأمن دون المساس بحقوق الإنسان وضمان مسئولية رجال الأمن لإقرار هذه الحقوق .

- متحدثاً عن أسباب الاضطرابات والصراعات أصبحت متعددة منها السياسات القمعية وعدم التسامح وانتشار التعصب والطائفية ، موضحاً أن جميع الدول الأعضاء وافقت على منهج شامل ومتكامل للتصدي للأرهاب وسيادة القانون كأساس جوهري وفقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة العنف والتطرف والأرهاب .

- و أن هناك علاقة بين غياب حقوق الإنسان والظروف المؤدية للعنف والأرهاب مؤكداً على ضرورة بناء حوار شامل والأستمرار في تنمية الشباب وتمكين المرأة ، و أن الوقاية من الإرهاب تتطلب وجود أرادة سياسية واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع أستقلال القضاء وأجراء إصلاحات للمؤسسات الأمنية والتشجيع الدولى على الأنضمام والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان خاصة العهد الدولى للحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والنظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

● وتحدث السفير/ وجيه حنفى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون القانونية فأشار الى أن المؤتمر يعبر عن رغبه مخلصه لحماية حقوق الإنسان في وطننا العربى الذى يعيش مرحلة تحول فارقه , وقال أن أنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يمثل تجسيدا حقيقياً لهذا التطور .

- ودعا الدول العربية إلى التصديق على النظام الأساسى للمحكمة العربية لحقوق الإنسان حتى تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت , وقال أن تعزيز حقوق الإنسان لا يجب يكون على حساب الأمن الوطنى وأن حماية الأمن الوطنى لا تتم بإغفال حقوق الإنسان .

- موضحاً تطلعه إلى توصيات تؤكد على ضرورة أن يسود الأمن والسيادة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والالتزام بأحكام القانون الدولى العام والقانون الدولى الإنسانى عند اتخاذ أى تدابير في مجال مكافحة الإرهاب.

- وأشار إلى أن الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب هو جوهر استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب , وأكد أنه لا تناقض بين الأمن وحقوق الإنسان وكل منهما يكمل الآخر ويعززها ، مع التأكيد على وفاء الدولة بالتزاماتها القانونية الدولية خاصة المتعلقة منها بحقوق الإنسان ، مشدداً أنه من الضرورة خلق توازن بين تحديات الأمن واحترام حقوق الإنسان .

● وألقى السيد/ أحمد الجروان رئيس البرلمان العربى كلمة أوضح خلالها أن مبادئ حقوق الإنسان تؤكد على ضرورة العيش الأمن الكريمة وأن المخاطر الأمنية الداخلية والخارجية التى تمر بها بلادنا العربية والتي تهدف إلى النيل من وحدته ووجوده تدعونا جميعاً للعمل من أجل تحقيق أمن أوطنا وشعوبنا ، وقال أن حل القضية الفلسطينية وهى القضية المحورية أمر هام لأستقرار أمن المنطقه وأنه لا بد من وقف انتهاك الأحتلال الأسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى والأعتداء الغاشم على قطاع غزة .

- وأكد ان البرلمان العربى يدعو إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للحفاظ على أمن الأوطان ، مطالباً المجتمع الدولى بتحمل مسئولياته لتمكين الشعب الفلسطينى من أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

- ونبه إلى حقيقة أن العمل من أجل تحقيق الأمن لا يمكن أن يغفل أهمية حقوق الإنسان وحمايتها ، كما أكد على أهمية تحرى الدقة في المعلومات فيما يتعلق ببعض المجريات غير السلمية في بعض الدول .

● أختتم السيد الوزير/ محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان ورئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الجلسة الأفتتاحية بكلمته التى أكد فيها على أهمية المؤتمر باعتباره يأتي في وقت يتعرض فيه الوطن العربى لمخاطر كبيرة في مقدمتها خطرالأرهاب الذى يضرب بلاداً عربية ويقتل ويعربد فيها هادفاً اسقاط هذه الدول ، مشيراً إلى أنه قد كثرت الحروب بالوكالة في الوطن العربى مستفيدة بالأرهاب ومستخدمة له ، مما يهدد بتفكيك الأمة العربية إلى قبائل وجماعات سنة و شيعه وأمازيج وأكراد وغيرها من طوائف تهدف الى إعادة هذه الأمة الى العصور الوسطى وربما أبعد من ذلك .

- و أن هذه الهجمة الشرسة للأرهاب تأتى في أعقاب ثورات في بعض الدول تطالب بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية .

- مؤكداً على أنه في مواجهة هذه التحديات أصبحت دول المنطقة مطالبة بتحقيق الأمن ، أمن الوطن والمواطن والأنتقال إلى نظم تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً وذلك تنفيذاً للعقد الاجتماعى الذى يمثله الدستور .

- كما أكد سيادته على ان المجتمعات التي تنتهك فيها حقوق الانسان ويهمش فيها بعض

## الجلسة الأولى

### التجارب الدولية والاقليمية حول العلاقة بين عمل المؤسسات الأمنية وحقوق الانسان

وترأس هذه الجلسة السفير ابراهام ستان الامين العام المساعد لشئون الدفاع والأمن بمنظمة الدول الامريكية وفي هذه الجلسة جرت مداخلة عامة حول العلاقة بين مجالات الامن وحقوق الانسان و تم عرض ورقة عمل حول جهود مجلس الوزراء العرب و ورقة عمل اخرى حول دور المفوضية السامية لحقوق الانسان وتحدث في هذه الجلسة ايضا السيد / فاتسا اوغرزقو نائب رئيس المحكمة الافريقية لحقوق الانسان و ممثلى مجلس وزراء الداخلية العرب حيث تم عرض اكثر من مدونة سلوك للدول العربية ( مرفقة).

- وقد تناولت المناقشات واقع العلاقة بين الأمن و حقوق الإنسان من جانب الدولة والفرد ، وأن هاجس الأمن هو أمر حاضر يومياً في الاعلام والحوار السياسى وفي قنوات التواصل الاجتماعى المختلفة وأصبح تعبير الأمن اصطلاح دراج.

- كما أكدت المناقشات على أن العلاقة المعقدة بين الأمن وحقوق الإنسان بأعتبار أن كل المفاهيم الخاصة هى مفاهيم معقدة ، مؤكدين أيضاً على حق الإنسان فى الأمن مع التركيز على العلاقة بينه وبين حقوق الإنسان من المنظور الشامل ، متسائلين هل يتعارض ذلك مع الأمن القومى والقانون الدولى الإنسانى ، مع ضرورة الأخذ فى الأعتبار ميثاق الأمم المتحدة كمرجعية للأمن القومى والسلام .

وقد أشارت المناقشات إلى أنه من الممكن أن يكون الأمن مكملاً لحقوق الإنسان وليس مقيداً لها حيث أن معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية توفر ضمانات لهذا العلاقة.

- وتم مناقشة خطورة زيادة استخدام التكنولوجيا التى تحد وتؤثر فى حقوق الإنسان فى غير أوقات الحروب ، مطالبين الدول بتحديث تشريعاتها وقوانينها الداخلية حتى تتوافق و الصكوك والمعايير الدولية.

- أن هناك مشاكل فى التطبيق على أرض الواقع كما يحدث فى بعض الدول هناك حاجة

المواطنين والمجتمع المدني تنشأ فيها البيئة المناسبه والمشجعة لإندلاع الأرهاب ولذلك فإن الأمن لايتحقق إلا بالإحترام الكامل لحقوق الانسان فلا أمن بدون حقوق الانسان ولاحقوق إنسان بدون أمن فهما متلازمان للمجتمعات الآمنة المستقرة .

- وأوضح أن الأمن الذي ننشده هو الأمن بمعناه الشامل، أمن الدولة الذي يحمي حدودها من أي اعتداء وأمن المواطن الذي يحميه من أي خوف أوتهديد .

- مشيراً إلى أن الارهاب الذي يضرب منطقتنا والقوى التى تساعده وتحركه لا يستهدف دولة بعينها وانما يستهدف فى النهاية الوطن العربي كله ولايستثنى احدا.

- مؤكداً على ضرورة أن نتعاون جميعا في محاربة الارهاب مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان والأمن الانساني وإنه لابد من وجود تعاون دولي صادق في مقاومة الارهاب والقضاءعليه .

- وختم السيد فايق كلمته بقوله أن الأمن لا يتحقق بدون احترام حقوق الانسان وحقوق الإنسان لا تحترم دون أن يتحقق أمن الدولة والمواطن .

## الجلسة الثانية

### تجارب بعض الدول في مجال الشراكة مع الأجهزة الأمنية

- ترأس هذه الجلسة الدكتور/ غانم النجار رئيس الصندوق العربي لحقوق الانسان الذي أكد في البداية على أهمية الحوار المثمر والمطلوب لحل هذه الاشكالية ، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في ان هناك نمط عمل للمنظمات الحقوقية الجادة وهناك منظمات غير جادة بالإضافة إلى منظمات انشأها السياسيون المعارضون ومنظمات انشأتها الدولة ، وبالتالي لا وسيله لحل مشكلة احترام الأمن إلا من خلال الحوار بين كافة الجهات المعنية و أن الحلول مرتبطة بشروط أهمها زيادة الوعي المجتمعي .
- وتحدثت بعد ذلك ممثله عن المركز الدولي لمحاربة الارهاب والتي أكدت على أهمية وضرة وجود سياسات ومعالجات لمكافحة التهديدات الارهابية وأنه لابد من معالجة الجذور والأسباب لهذه المشكلة وخلق ثقافة لاضفاء الطابع الأمني وأهمية العمل على إيجاد علاج شامل.
- كما تحدث ممثل الصليب الأحمر الدولي عن مهام ودور لجنة الصليب الأحمر في مناطق الصراعات والحروب مشير إلى ان هناك علاقة وثيقة بين الأمن وحقوق الانسان مؤكداً على أهمية بناء الثقة بين كل الاطراف العامله في هذا المجال وهو مجال حقوق الانسان والحفاظ على الأمن وضرة بناء القدرات والعمل على تغيير السلوك والممارسات التي تعوق هذه المسائل .
- ودعا إلى حوار فعال وضوره الأنفتاح على نقاش مسئول ومعرفه حقيقه الجوانب العلميه والأداريه وهو أمر مهم .
- و أكدت المناقشات على ضوره ما أطلق عليه البعض رأب الصدع بين حقوق النسان والأمن لمواجهة تداعيات المخاطر في أماكن الصراعات وضرة خلق البيئه المناسبه للحفاظ على الكرامه الأنسانيه .
- في مداخلة لممثل مجلس العدالة والأمن في هولندا أوضح أن المجتمع المدني هو مدخل مهم يجب تطويره وضرة تحديد حلول للجانب الأمني فهناك ارتباط بين الأمن وحقوق الانسان خصوصاً أثناء الصراعات وما بعد أنتهاء الصراعات .

لتوفير مزيد من الأمن و مثال على ذلك ما يحدث في العراق الآن حيث توجه التهديدات للفرد والمجتمع وبشكل أكبر. وعليه يجب توفير الأمن للدول والأفراد على أن يشمل أيضاً البنية التحتية والاقتصاد والثقافة والدين ، وأن يكون هناك وفقاً لما أتفق عليه السادة الحضور حل وسط أو ما أطلق عليه البعض (المصالحة بين الامن وحقوق الإنسان).

- كذلك تم التأكيد على ضرة أن تكون هناك آليات أو إجراءات خاصة وحلول دولية بمشاركة المنظمات الدوليّه والمنظمات غير الحكوميه .
- وفي ورقة العمل المقدمة من مجلس وزراء الداخلية العربتم التأكيد على ضرة الأخذ في الاعتبار خصوصية الدول العربية والدين الإسلامي وضرة احترام حقوق الإنسان ، خاصة أن الهدف هو احترام كرامة الإنسان و التي هي أساس كافة الحقوق الاخرى.
- وأنه لا يكفي أن تكون هناك نصوص وتشريعات إنما يجب احترامها وتطبيقها على أرض الواقع وهذا أمر ليس سهلاً، وأن هذا ما يتم دراسته بالفعل في الندوات والمؤتمرات التي يعقدها مجلس أمناء وزارة الداخلية العرب في إطار السعي لإيجاد أفضل الحلول لتحقيق الأنسجام بين الأمن وحقوق الإنسان.
- وقد أكدت الورقة أن الأسلام حريص على حماية حقوق الإنسان.

● وأشار إلى أنه لابد من السعى لتأهيل المجتمع وأشراكه مع الجهات الأمنية للعمل المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية مع ضرورة التركيز على الشباب صناع السلام الذين يسعون إلى التغيير.

● وتحدث ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان فأشار إلى أنه أستقر الرأي على ملازمة حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وأتخاذ التدابير الأمنية و السعى إلى تعزيز حقوق الإنسان بأعتبرها الركيزة الأساسية للأستراتيجيات الأمنية وذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية ودعم القدرات ورصد مدى تحقق هذه القدرات مع المعايير الدولية .

- وقال أن المفوضية تتطلع إلى دور قيادي من أجل أنتهاج سياسات والتزامات تتوافق مع المعايير الدولي لحقوق الإنسان , مؤكداً أن هناك علاقة بين الأنتهاكات والأعمال الإرهابية ,وقال نحن مستعدون لتقديم المساعدة الفنية وبرامج بناء القدرات والعمل مع الشركاء سواء كانوا حكوميين أوغير حكوميين خصوصاً في مجال تطوير السياسات والبرامج حول عدم قبول الأعتراقات تحت التهديد والتعذيب والأكره .

● وتحدثت ممثلة منظمة الأمن الجماعي فأشارت إلى مجموعة من النقاط المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان وضرورة رأب الصدع بين حقوق الإنسان والأمن. وقالت أن هناك مخاطر في أماكن الصراعات وأنا نعمل على حماية حقوق الإنسان الأساسية وخلق البنية المناسبة للحفاظ على الكرامة الآدمية .

● ثم تحدث ممثل مبادرة الأمن العالمي وحقوق الإنسان عن أهمية منظمات المجتمع المدني وضرورة حمايتها خاصة فيما يتعلق بتطبيق وتحديد الجوانب الأمنية والتي يجب أن تقوم وفقاً لمبدأ الأمن الإنساني والعمل الاجتماعي وهو أمر مهم للغاية وخاصة أثناء الصراعات ، فيما أكدت المناقشات على ضرورة إنشاء آليه حوار مستمرة بين طرفي الأمن ومنظمات حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات و العمل الجماعي وبناء الثقة.

● وفي مداخلة أخرى ممثل منظمة العفو الدولية أشار إلى علاقه بين الأمن وحقوق الإنسان أن هناك معالجات تختلف من دولة لأخرى، والمنظمة تعلم أن كل الدول لها الحق في أن تتعامل مع الإرهاب وجماعات التطرف ولها الحق أن توفر الأمن لمواطنيها ولكن وسط احترام مبادئ حقوق الإنسان .

● وأشار إلى أن كثير من الدول تتخذ بعض الاجراءات التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان ، كما

تحدث عن الحروب الألكترونيه في مجال الأرهاب ، مشيراً إلى الوضع في العراق وأنه بسبب مكافحة الأرهاب قتل الألاف والمئات من أفراد العشائر ، وفي مصر من أجل مكافحة الأرهاب كان هناك الكثير من الأسلاميين الذين أدخلوا إلى السجون بدون تحقيق . وأن الأمر يختلف من منطقه لأخرى فقد أستخدمت تعديلات للقوانين وتم أعتقال المتظاهرون ومحاكمتهم والحكم عليهم وفق هذه التعديلات، كذلك الوضع في السعوديه ولبيبا ومحاكم الأرهاب والأجراءات السرية والمحاكم التي تعمل تحت مراقبة وزارات الداخلية في هذه الدول وأحكام المنع من السفر كما هو موجود في السعوديه ، كما تمنع السلطات السعوديه الحق في التظاهر والحق في التجمع والأعتصام ، وهناك في قطر من أعتقل بسبب قصيدة شعريه .

● أكد أنه لن يكون هناك أمن وأستقرار في المنطقه إلا بأحترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان .

- وتحدث مرة أخرى عن الوضع في مصر فقال أن هناك مشكلات و أن السلطات تمارس الكثير من العنف ضد الأسلاميين و قامت بتشديد الخناق على منظمات المجتمع المدني والمتعاملين مع الهيئات الأجنبية وهذا يعتبر إضراراً بالصالح العام .

- أن السلطات تقوم حالياً بوضع قانون جديد للجمعيات الأهليه والمجتمع المدني ومشروع القانون فيه أنتهاكات ضد هذه الجمعيات وكذلك الحال في البحرين والأمارات والكويت ، هناك الكثير من فرض القيود على الناشطين في مجال حقوق الإنسان .

- وعقب ذلك جرت مناقشات واسعة بين المشاركين والمتحدثين ولعل أبرزها المداخله التي قدمها السيد / حجاج نايل من مصر الذي أكد على الأهتمام الذي لمسه بخصوص تحرك الجهات المسئوله للبحث في قضية حقوق الإنسان والتي أرقنت المجتمع المدني طوال ٣٠ عاماً وقال أن المؤتمر والأطراف المشاركه لديهم أحساس أساسي وهو هم المجتمع المدني.

- وأن هناك الكثير من الأنتهاكات منتقداً عدم وجود ممثل لمنظمات المجتمع المدني على المنصة، متمنياً أن تتاح الفرصه للمجتمع المدني للمشاركة في مناقشة مسائل الأمن وحقوق الإنسان وأن ينص على ذلك ضمن التوصيات ، مع ضرة أن تكون هناك آليه ملزمة للجهات الحكوميه بخصوص احترام حقوق الإنسان .

دون إبلاغ ذوي الضحايا ودون معرفة أو إمكانية الوصول إليهم وهناك حالات أخرى لممدد أطول دون محاكمات وهناك من لم يحاكم أبداً ولم توجه له تهمة أصلاً .

### حوار تشاركي مع عدد من ممثلي الإجراءات الخاصة

#### بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

● ترأس هذه الجلسة رئيس قسم الإجراءات الخاصة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان والتي أكدت على الدور الهام للفريق والتقارير التي يصدرها وهي عادة ما تكون تقاريراً سريه , وقالت أن القسم يسمح له بكثير من الزيارات التي تقوم على التعاون بينه وبين اللجان والمؤسسات الوطنية .

- وقد أكدت على ضرورة وأهمية العامل الوقائي ودعت الدول إلى إنشاء آليات وطنيه للوقايه .

- وتحدثت نائب رئيس الفريق العامل المعنى بالأختفاء القسرى فأشارت إلى أن الفريق تأسس في الثمانيات من القرن الماضي وكان يعمل بكل قوته وقالت أننا لا نتعامل إلا بعد تقديم شكوى وهو ما يمثل تفويضاً لنا بمواجهة حالات الأختفاء القسرى مشيرة إلى أنه لم يكن هناك إطار قانونياً للعمل وفي عام ١٩٩٢ تم وضع أطار قانوني لمعالجة الأختفاء القسرى موضحة أن الفريق هو أداة للتواصل بين أقارب الضحايا والسلطات.

- وأشارت إلى أنه لا تتم زيارات إلا بناء على دعوات وهناك ثلاثة أنواع من الدول : الأول لا يرد ولا يستجيب للشكاوى التي تقدم وهناك دول ترد وتقبل بمبادرتنا والأخير تضع العراقيل أمام زيارتنا وما طرحه من مشكلات ترد إلينا من الضحايا ولفتت النظر إلى أن اللجنة ليست مثيرة للمشاكل وأنها لا يتعاملون فقط مع قضايا الأحتجاز وأما أيضاً مع جهات الأمن هذا وقد وصل إليهم أكثر من ٥٤ ألف شكوى فيها حوالي ٢٠ من الشرق الأوسط وأفريقيا والتقارير الأخير للجنة أشار إلى ٩٥ شكوى.

● وتحدث أيضاً السيد / نائب رئيس الفريق المعنى بالحجز التعسفي حيث عرض خبرته وتجربته في العمل في هذا المجال ، موضحاً أن الحرمان القسرى من الحرية مازال يأخذ مكانه أيضاً في حال مكافحة الإرهاب وهناك حالات ترتبط بذلك وهو أمر رصدته الفريق وهناك أيضاً أحتجاز قسري لسبع سنوات

- وأشار إلى حالات الحجز الإداري التعسفي والحجز وفق شبهات جنائية . هذا فضلاً عن الأنتقال من مكان أحتجاز إلى آخر دون أي ضمانات قانونية .

- وأكد على أن النشاط الإرهابي يجب ان يقيد كجرمة جنائية وليس جريمة إدارية ودعا الى أهمية تأكيد الحق في العدالة وحصول المتهم على الدعم القانوني.

● ثم تحدثت عضو الفريق العامل المعنى بالمرتزقة فأكدت على أهمية تحقيق الأمن وقالت لدينا الحق في تحقيق الأمن وعلينا مسئولية في تعزيز الأمن وأنه مهم جداً خاصة في الدول التي لا تستطيع توفير الأمن لمواطنيها .

- وقالت أن هناك ظاهره عالمية لإساءه لإستخدام الأمن وهذا يمثل خطراً على حقوق الإنسان والمواطن الذي يسعى إلى أن يعيش في دول آمنه وهناك للأسف دولا لا تستطيع أن تعيش فيها بأمان ، وتحدثت عن مشاكل التعامل مع ما أسمته شركات الأمن الخاصة ومدى صلاحيتها والمرتبطة عامة بالسلطات والمزودة السلاح.

- وقالت أن هذه الشركات يمكن أن تصبح قوة عسكرية خاصة ومن هذا المنطلق يجب البحث عن أطار قانوني منظم لهذه الشركات الخاصة و قد أنشأ المجلس الدولي لحقوق الإنسان فريق العمل في عام ٢٠١٠ من أجل السعي لوضع أتفاقية خاصة لتنظيم عمل هذه الشركات ، ولكن المشكله الأساسي تتمثل في أرتباط هذه الشركات بالأرادة السياسية وتنظيم قطاع الأعمال في مجال الشركات الخاصة ، وأكدت أن دول الأتحاد الأوروبي لا تدعم مثل هذه الأتفاقية .

- وعقب ذلك دارت مناقشات واسعة وجهت خلال أنتقادات لفرق العمل خصوصاً تلك التي أقرت أن تقاريرها سريه .

- فيما أشار حجاج نايل رئيس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان (مصر) إلى الأوضاع



الحقوقيه في مصر وأنتقد القوانين العسكرية وإحالة المدنيين لأحكام عسكرية ومدى إلتزام الدولة بحقوق الإنسان وما تنتجه من تشريعات وأجراءات أستثنائية ممثله في أحالة متهمين إلى محاكم عسكرية .

- وقال أن مصر موقعه على أتفاقيات دوليه ، وهذا متناقض مع ما يتبع العمل به في مصر بل ويضرب بعرض الحائط هذه الاتفاقيات، مؤكداً على أهمية أن يتبنى المؤتمر هذه المشكلة.
- وفي الختام أوضح رئيس الجلسة أن المناقشات تركزت على قضية الإرهاب حيث أنها أشكاله كبيرة والوطن العربي يعيش حالة أحتقان بسببها .

## ثانياً ورش العمل:

### ورش العمل ومخرجاتها

عقد المؤتمر أربع ورش عمل وكانت حول تحديات الأمن وقضية حقوق الإنسان والشراكة بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز واحترام حقوق الإنسان ومدونات سلوك للمؤسسات الأمنية في مجال حقوق الإنسان ومسألة رفع القدرات على المستويات الدولي والأقليمية والمحليه .

وقد خصصت الجلسة الأولى من أعمال اليوم الثاني والأخير للمؤتمر لمناقشة وعرض مخرجات ونتائج هذه الورش والذي شهدت إقبالاً كبيراً وحوارا رقيقاً ومسئولاً وجادا وذلك بحسب ما ذكره الدكتور بطاهر بوجلال المقرر العام للمؤتمر و مستشار اللجنه الوطنية لحقوق الإنسان القطرية .

- وقد عرض مقرري الورش لتقاريرهم والتوصيات التي اقترتها هذه الورش.
- إجمالاً أوصت هذه الورش بضرورة وضع خطط وتمتين الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والجهات الأمنية بما يؤدي إلى تحقيق ضمانات إرساء أمن وطني وأن تحديات الأمن هي تحديات الإرهاب وأن العديد من العوامل التي تؤدي إلى تهديد الأمن تؤدي أيضاً إلى تهديد حقوق الإنسان .
- كما أكدت التوصيات على أهمية الحوار بين المؤسسات الأمنية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وأرساء قواعد لبناء الثقة بين هذه الأطراف وأهمية تحديد مفهوم وتعريف الأمن حتى لا يتم حصره فقط في محاربة الإرهاب خاصة وأنه ليس هناك تعارضاً بين الأمن وحقوق الإنسان بأعتبار أن تحقيق الأمن هو حق من حقوق الإنسان الأصليه.
- كما أكد المشاركون على أهمية الحوار المستمر مع جامعة الدول العربية وأدماج الأمن الأنساني ضمن أستراتيجية شامله لحقوق الإنسان وأيضاً أوصى المشاركون بضرورة إصلاح التشريعات وإصلاح المنظومه الجنائية وجبر الضرر وتعويض الضحايا،بالإضافة إلى ضرورة

وضع آليات للرقابة بما يضمن جودة العمل والأداء بنجاح سواء فيما يتعلق بسلطة القضاء أو البرلمان .

- وشدد المشاركون على ضرورة اعتماد أستاراتيجية متكاملة للأصلاح تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأمن وحقوق الإنسان ضمن المناهج العلمية لتنمية ونشر ثقافته إحترازيه ووقائية وقد نوقشت بعض التجارب ومنها تجربة المغرب .

- وطالب المشاركون بمواصلة هذا الحوار وإيجاد الآليات المناسبة لذلك تعزيزاً لثقافة الأصلاح وبناء دولة القانون ، كما أكدوا على ضرورة الا تكون العلاقة بين الجهات الأمنية و المجتمع المدني علاقات صراعية قائمة على التنافس، وضرورة نشر الوعي لدى الأطفال لدور كل من الأمن وحقوق الإنسان في المجتمع.

- تم التأكيد على أهمية دور الإعلام فيما يتعلق بتحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة وضرورة تعديل قوانين الجمعيات الأهلية بما يضمن مساحة أكبر من الحرية للجمعيات وفتح حوار حول تقارير هذه المنظمات مع الأجهزة الأمنية . وأهمية احترام رجل الأمن والشرطة لحقوق الإنسان وضرورة أن يكون هناك جهاز مستقل لتلقى شكاوى المواطنين ضد الشرطة .

- كما أوصى المشاركون بضرورة تدريب رجال الأمن والشرطة على آليات التعامل مع المواطنين وفق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان وحث الدول على اعتماد مدونة سلوك صادرة عن مجلس وزراء الداخلية العرب واقامة شراكة وتعاون بين المؤسسات الأمنية ومنظمات المجتمع المدني.

- وأعتماذ مناهج تدريبية تعتمد على نشر الوعي والتربية على حقوق الإنسان في أكاديميات الشرطة وتعزيز القدرات وأن تكون كل الأجهزة الأمنية المسئولة عن الأمن معنيه بتنفيذ مدونة السلوك وتأسيس منتديات للمجتمع المدني ورجال الشرطة والأمن لتأمين لقاءات وحوارات لتصحيح المفاهيم بهدف تعزيز حماية حقوق الإنسان .

- و تطوير أستاراتيجية لأصلاح منظومة العدالة وبناء خطة شاملة لكل الأجهزة المعنية

في الدولة لتعزيز العلاقة بين الأمن وحقوق الإنسان ومواءمة التشريعات مع المعايير والمواثيق الدولية ذات الصله وضرورة مساهمة وتعزيز دور الإعلام في تغيير الصورة النمطية حول المؤسسات الوطنية.

أخيراً أكدت الورش على ضرورة وجود الإرادة السياسية لتحقيق فاعلية للحصول على الحق في المعلومات والأخذ بعين الاعتبار مفهوم الوقاية ووضع استراراتيجية شاملة للأصلاح .

أن الجامعة العربية لم تتردد للحظة عن تقديم كل الدعم والتأييد لعقد المؤتمر , وذلك حرصاً منها على ضرورة العمل على بناء الثقة بين المؤسسات الأمنية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان .

- وقال أن المؤتمر حقق الهدف منه وهو اجراء الحوار بين الأطراف المعنية من أجل ذلك وهو يمثل بداية وستكون هناك متابعة لكل ما خرج عن هذا المؤتمر لتقييم ومتابعة نتائجه .

• وأخيراً تحدث السيد فرج فنيش ممثل المفوضيه الساميه لحقوق الإنسان وأعرب في بداية كلمته عن تقدير وأعتزاز المفوضيه بهذا التعاون مع كافة المنظمات المشاركة وأن المؤتمر يعد تجربه جديدة وهامة خاصة بالنسبه لمجلس وزراء الداخليه العرب الذي يشارك لأول مرة في مثل هذه اللقاءات.

- وأكد أنه يتطلع إلى حوار مثمر مع المؤسسات الأمنية حتى يكون الحوار في اتجاهين وليس في اتجاه واحد كما أكد أن المفوضيه على استعداد لتقديم مزيد من التعاون مع كل الأطراف وتعزيز الجهود من أجل احترام حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والأستقرار .

وعقب ذلك تحدث الدكتور على المرى رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حيث وجه الشكر لكل الحاضرين وأعلن انتهاء المؤتمر.

• أختتم السيد الوزير/ محمد فايق رئيس الشبكة العربية لحقوق الإنسان فاعليات المؤتمر بكلمة أعرب خلالها عن شكره لدولة قطر أميراً وحكومته وشعباً على أستضافة هذا المؤتمر الهام الذي يعتبر بدايه لحوار حول العلاقة بين أجهزة الأمن ومنظمات حقوق الإنسان .

- مؤكداً على ضرورة تطوير العمل لتعزيز هذه العلاقة وبالتالي مطلوب من الأمن أن يتجه أكثر لمساعدة المنظمات ومتابعة ما يخرج عنها من افكار وتوصيات وفي الوقت ذاته مطلوب من هذه المنظمات تغيير سياستها وإتجاهاتها النمطية تجاه الأمن أي أن المطلوب من الجميع أن يكونوا شركاء في العمليه الديمقراطييه .

- ختم حديثه بأن إصلاح المنظمات هو أمر أساسي من أجل البناء والتقدم , ووجه الشكر لرئيس اللجنة الوطنييه القطريه وكل المنظمين الذين عملوا على إنجاح هذا المؤتمر.

• و القى الأمين العام لمجلس وزراء الداخليه العرب الدكتور / محمد بن على كومان كلمة أكد فيها أن المؤتمر كان فرصة سانحة لإبراز جهود رجال الأمن في مكافحة الجريمة بصفة عامة والأرهاب بصفة خاصة وما يقدمه من تضحيات في سبيل تحقيق الأمن للمواطن والوطن .

- وأوضح أنه أصبح هناك فرصه للحوار والتعاون بين الأمانة العامة وكافة المشاركين بأعتبار أن الأمن وحقوق الإنسان عنصران هامان وإستحالة وجود أحدهما دون الآخر هي قناعه راسخه لدينا.

- كما أشار إلى أن المؤتمر كان أيضاً فرصه لعرض الجهود المبذوله لتطوير حقوق الإنسان ، و أن عالمنا العربي خطا خطوات كبيره في هذا المجال بغض النظر عن وجود بعض الأشكاليات مشدداً على أن ما يتعارض مع ديننا الأسلامى هو خط أحمر ولا يمكن القبول بأى شيء يتعارض مع الأسلام فحقوق الإنسان رسخها ديننا الحنيف وأن الأخلاق الاسلاميه لا تتناقض مع أى من هذه المبادئ.

• وتحدث السفير وجيه حنفي الأمين العام المساعد للجامعة الدول العربية للشئون القانونية مؤكداً على

الاساسية ، هو من أؤكد المهام الموكولة للدول . وبناء عليه يجب على الدولة أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق الأمن، على أن يكون ذلك في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية ذات الصلة.

### البيان الختامي

- ان حماية حقوق الإنسان لا تضعف بالضرورة الأمن الوطنى ، كما أن التدابير الأمنية لا تؤدى بالضرورة إلى انتقاص حقوق الإنسان.
- إن استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ، التى اعتمدت حقوق الإنسان وسياده القانون كأساس جوهري لها ، توفر إطاراً مرجعياً ينبغى للدول العربية أن تستفيد منه في إجراءاتها لمكافحة الإرهاب .
- أنه لا يجوز ولا ينبغى ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

ناقش المشاركون في المؤتمر عدداً من المواضيع ذات الأولوية في الوقت الحاضر ومن ضمنها أهمية الشراكة بين المؤسسات الأمنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز واحترام حقوق الانسان، وأهمية وجود مدونة سلوك للمؤسسات الأمنية في مجال حقوق الانسان وضرورة رفع القدرات وإصلاح المؤسسات الأمنية والمؤسسات العقابية والإصلاحية في البلدان العربية ، بما في ذلك تلك التى تمر بمرحلة انتقالية. كما استعرض المشاركون التجارب الدولية والإقليمية حول العلاقة بين عمل المؤسسات الأمنية وحقوق الإنسان، وجهود الاجراءات الخاصة والآليات التعاقدية في الأمم المتحدة وتجارب بعض المنظمات الدولية في مجال الشراكة مع الأجهزة الأمنية.

كما تعرض المشاركون إلى حالة حقوق الإنسان في دول المنطقة العربية، منبهين إلى خطورة مظاهر التطرف والاقصاء والطائفية وخطاب الكراهية والعنف وتهديد الامن القومى والوطنى وأمن الأقليات الدينية والقومية خاصة من قبل المجموعات الإرهابية، وكذلك ما يتعرض له نشطاء حقوق الإنسان ، رجالاً ونساءً، ومنظمات المجتمع المدني من مضايقات وتهديدات أياً كان مصدرها.

وتعرض المشاركون كذلك إلى الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان في حق الشعب الفلسطينى على أيدي اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال ، مطالبين المجتمع الدولى والأمم المتحدة باتخاذ التدابير العاجلة لحماية الشعب الفلسطينى وإنهاء الاحتلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة .

### وأكد المشاركون في المؤتمر على ما يلي:

- 1- على الدول أن تضع آليات للرقابة والمساءلة والمحاسبة لمنع أى احتمال لاستغلال سلطات إنفاذ القانون لصلاحياتها وسلطانها في إجراءات تعسفية أو عشوائية ضد الأفراد أو الجماعات.
- 2- حث الدول على احترام الاعلان العالمى لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان واحترام وحماية الصحفيين ومنع التعذيب والوقاية منه، ودعوة الدول التي لديها سجناء رأي إلى إطلاق سراحهم بما في ذلك المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وتعزيز استقلال القضاء وشفافية الإجراءات القانونية واحترام المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ومحاربة الفساد.
- 3- حث الدول على تبني وإعمال تدابير لكفالة الإلتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون دون تمييز، وتجنب التعسف.

- أن للإرهاب تأثيراً سلبياً وطويل الأجل على المجتمع ، حيث يزعزع استقرار الحكومات ويقوض المجتمع المدني ويهدد الأمن والسلم ، كما يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤثر بشكل خطير على التمتع بحقوق الإنسان.
- أن توفير الأمن على مختلف الأصعدة الفردية والجماعية ، باعتباره أحد حقوق الإنسان

4- مواءمة الإتفاقيات والمواثيق العربية المتعلقة بالامن وحقوق الإنسان مع المعايير الدولية وحث الدول التي لم تقم بذلك بعد ، على الانضمام إلى الإتفاقيات الدولية ذات الصلة وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب وبرتوكولها الإضافي والعهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية والعهد الدولي لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

5- تشجيع الدول على التعاون مع الاجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان ومع الآليات التعاقدية للأمم المتحدة.

6- تشجيع الدول على القيام باصلاحات في قطاع الامن والقضاء، كلما اقتضى الأمر ذلك.

بالنسبة للشراكة بين المؤسسات الأمنية و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز و احترام حقوق الإنسان .

1- تشجيع الحوار المتواصل والدورى بين الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنظر في انشاء آلية ، اينما توفرت الظروف لذلك، للتعاون بينها من أجل أن تكون التدابير الأمنية متلائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع ما جاء في مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لسنة ١٩٧٩.

2- توفير الإطار التشريعى والقانونى الضامن للحق في التجمع وفي حرية التعبير ولعمل منظمات المجتمع المدني والصحفيين دون مضايقات والضامن كذلك لتعزيز استقلاليه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

3- التكامل بين المؤسسات الوطنية في اطار عمل تثقيفى وتدريبى منظم وعقد اجتماعات تنظيمية لمسؤولى التثقيف في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لصياغة ما سبق في إطار خطة عمل تترجم لبرامج تنفيذية لهذه المؤسسات .

4- التأكيد على أهمية دور الإعلام في تطوير العلاقة بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمؤسسات الأمنية، وتشجيع وسائل الإعلام على تعزيز جهودها في هذا المجال.

بالنسبة مدونات سلوك للمؤسسات الأمنية في مجال حقوق الإنسان و مسألة رفع القدرات على المستويات الدولية و الإقليمية و المحلية.

5- حث الدول العربية على اعتماد مدونات سلوك للأجهزة الأمنية والموظفين العموميين، تراعى الالتزام بحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذا شاملا على أن تكون متلائمة مع مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لسنة ١٩٧٩.

6- تنظيم ندوة مشتركة بين اللجان الوطنية لحقوق الإنسان والأجهزة الأمنية في الدول العربية لتقييم ومراجعة المدونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي والمدونة الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب واقتراح الوسائل الكفيلة بتنفيذها.

7- حث الدول العربية على تعزيز البرامج التدريبية والتثقيفية في مجال حقوق الإنسان للمؤسسات والأجهزة الأمنية .

8- ضرورة الاستفادة من الخبرات المختلفة المعنية بتحقيق التوازن بين ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان.

9- اعتماد مادة حقوق الإنسان في المناهج التعليمية والتدريبية لأكاديميات ومراكز تدريب الشرطة بما في ذلك حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية، والتعامل مع الحق في التجمع السلمي واللاجئين والمشردين داخليا والعمال المهاجرين والفئات التي تحتاج إلى عناية خاصة كالأطفال، وإيلاء اعتبار خاص لحقوق المرأة.

10- توفير كافة الإمكانيات اللازمة من موارد مالية وتقنية وتدريبية وغيرها بما يكفل للقائمين على تنفيذ القانون أداء مهامهم وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واعتماد الالتزام بحقوق الإنسان معيارا أساسيا في اختيار وترقية القائمين على تنفيذ القانون.

بالنسبة إصلاح المؤسسات الأمنية والمؤسسات العقابية والإصلاحية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

11- انشاء ودعم إدارات حقوق الإنسان في وزارات الداخلية والمؤسسات والأجهزة الأمنية .

12- الاستثمار في الموارد البشرية ورفع القدرات وبناء كفاءة العاملين بهذه الأجهزة وتوفير ميزانية مناسبة لهذه الغاية.

13- النهوض بالقطاع الأمني والمؤسسات العقابية والاصلاحية عن طريق مراجعة القوانين المنظمة لها وتوفير الموارد المالية لتطوير القطاع الامني وعصرنتها.

14- تعزيز المساءلة القانونية وضمان عدم الافلات من العقاب في حالات انتهاك حقوق الإنسان.

15- تفعيل دور المؤسسات الوطنية واللجان البرلمانية المعنية بالرقابة والتفتيش على الأجهزة الامنية.

16- إقامة شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الأمنية في تعزيز الأمن وترشيد الحوكمة في المرفق الأمني وضمان احترام حقوق الانسان.

17- تعزيز مبدأ الحق في الحصول على المعلومات والشفافية فيما يتعلق بعمل الأجهزة الامنية بما يكفل بناء الثقة وتعزيز التعاون بين المجتمع والمؤسسات الامنية، وفق ما يقتضيه القانون وإجراءات التحقيق.

18- دعوة الدول العربية للاستفادة من الخدمات الاستشارية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

19- توثيق الممارسات الفضلى للمؤسسات العقابية والاصلاحية وتبادلها بين الدول العربية.

### متابعة وتفعيل التوصيات.

20- العمل على عقد مؤتمر دوري يجمع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وممثلين عن وزارات الداخلية العربية.

21- عقد لقاءات وطنية تنظمها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحضور ممثلي الأجهزة الامنية والمؤسسات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني بغرض تفعيل توصيات

مؤتمر الدوحة على الصعيد الوطني.

22- دعوة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر لتشكيل فريق عمل من شركاء المؤتمر لمتابعة وتقييم تنفيذ التوصيات .

23- دعوة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر إلى رفع هذه التوصيات إلى مختلف المؤسسات والمنظمات العربية والدولية المعنية

وأخيرا، يعبر المشاركون عن شكرهم لدولة قطر على كافة التسهيلات ، وللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر وجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على جهودهم لتنظيم مؤتمر الدوحة ويدعونهم للاستمرار في عملهم مع الأطراف ذات العلاقة لتنفيذ التوصيات التي تم إقرارها.

أعد التقرير:

السيد الأستاذ / أحمد غيث- الأستاذة / شيما نصر - الأستاذة / مى نجيب.

## رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ورئيس الشبكة العربية

### للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

### المتنم الدولي حول الأمن وحقوق الإنسان

الدوحة - قطر يومي ٥، ٦ نوفمبر ٢٠١٤

#### السيدات والسادة

يجئ هذا المؤتمر الهام في وقت يتعرض فيه الوطن العربي لمخاطر كبيرة في مقدمتها الإرهاب الذي يضرب العديد من بلداننا يقتل ويعربد هادفا إسقاط هذه الدول .

وكرت الحروب بالوكالة على أرض هذا الوطن - مستفيدة بالإرهاب ومستخدمه له - الأمر الذي يهدد بتفكيك الأمة العربية إلى قبائل وجماعات - سنة وشيعة ، أمازيغ وأكراد وغيرها من طوائف وجماعات تهدف إلى إعادة الأمة إلى العصور الوسطى وربما إلى ما أبعد من ذلك ، ويضرب حضارتها وعزلها عن القيم ومستجدات وقتنا ، وصرفنا عن قضايانا الحقيقية ، والتنمية والتقدم للحاق بالعصر ، وإستقلال شعبنا في فلسطين وقيام دولته وعاصمتها القدس .

وتأتى هذه الهجمة الشرسة في أعقاب ثورات شهدتها منطقتنا ، تطالب بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الإجتماعية . أى أن جوهر هذه الثورات هو المطالبة بالإحترام الكامل لحقوق الإنسان ، ولم يعد من الممكن تأجيل هذه المطالب أو الإلتفاف عليها ، فقد كسر حاجز الخوف وعرفت الشعوب أنها قادرة على التغيير إذا إنحرف الحكم عن مسار الإرادة الشعبية .

وفي مواجهة هذه التحديات أصبحت دول المنطقة مطالبة بتحقيق الأمن تنفيذاً للعقد الإجتماعى الذى يمثله الدستور ، أمن الوطن ، وأمن المواطن والإنتقال إلى نظم تحترم حقوق الإنسان إحتراماً كاملاً .

ويجئ هذا المؤتمر في هذا التحدى الذى تواجهه دولنا بين تحقيق الأمن الذى أصبح ضرورة وإحترام حقوق الإنسان الذى هو مطلب شعبى .

وفي هذا السياق إسمحوا لى أن أضع أمام حضراتكم النقاط التالية :

**أولاً:** إن المجتمعات التى تنتهك فيها حقوق الإنسان ويهمش فيها المواطنون والمجتمع المدنى تنشأ فيها بيئة مناسبة ومشجعة للإرهاب .

ولذلك فإن الأمن لا يتحقق إلا بالإحترام الكامل لحقوق الإنسان ، فلا أمن بدون حقوق الإنسان ، ولا حقوق إنسان بدون أمن . فالأمن وحقوق الإنسان قيمتان لازمتان للمجتمعات الآمنة المستقرة لا يمكن التضحية بإحدهما على حساب الأخرى وهما قيمتان غير متعارضتان بل هما مكملتان لبعضهما البعض ويعزز كل منهما الآخر .

والأمن الذى ننشده هو الأمن بمعناه الشامل ، أمن الدولة الذى يحمى حدودها ويحميها من أى إعتداء ، وأمن المواطن الذى يحميه من أى خوف أو عوز أو تهديد بالإضافة إلى كافة حقوق الإنسان التى جاءت فى الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وهذا ما أصطلح على تسميته بالأمن الإنسانى الذى يتسع لإضافة حقوق لم ينص عليها صراحة فى هذه الإتفاقيات مثل العيش بكرامة والتحرر من العوز والفقر وحق الأجيال القادمة فى بيئة صحية نظيفة ، والتحرر من الخوف الذى يشمل الإرهاب والكوارث البيئية .

**ثانياً:** لابد أن ندرك أن الإرهاب الذى يضرب منطقتنا والقوى التى تساعده وتحركه لا يستهدف دولة بعينها وإنما يستهدف فى النهاية الوطن كله لا يستثنى منه أحدا ، ومن الخطأ أن تتصور أى دولة من دوله إنها بمنأى عن هذا الخطر ، كما أن الإرهاب لا وطن له ، ويتحالف دائماً مع الجريمة المنظمة وعلى الأخص تجارة المخدرات والسلاح وغسيل الأموال فهو خطر يهدد المنطقة كلها كما يهدد العالم أجمع . والذين يتصورون إنهم يبعدون الإرهاب بمساعدته فى أماكن بعيدة عنهم لا يعرفون أن الإرهاب سوف يرتد إليهم إن أجلا أو عاجلا كما حدث بالنسبة للقاعدة التى وصلت إلى أماكن عديدة فى أوروبا وقبلها فى الولايات المتحدة الأمريكية .

**ثالثاً:** إن الإلتزام بحقوق الإنسان والأمن الإنسانى يفرض علينا الإلتزام بحكم القانون والمحاسبة حتى لا يفلت أحد بجريمته ، على أن يتم ذلك فى ظل عدالة ناجزة وإستقلال قضائى .

ولابد من تعاون دولى صادق فى مقاومة الإرهاب والقضاء عليه ، وضبط حركة بيع الأسلحة ونقلها حتى لا تصل إلى التنظيمات الإرهابية . لقد أغرقت دول المنطقة بالأسلحة ، ففى بلد مثل اليمن يوجد ستين

مليون قطعة سلاح بمعدل ثلاث قطع لكل مواطن ، وفي ليبيا وغيرها شئ مماثل . إن التدخل الخارجى الذى شهدته المنطقة باسم الإنسانية لم يكن تدخلا آمينا ولم يكن إنسانيا بأى حال من الأحوال فى العراق وليبيا وفى سوريا التى شهدت ثورة حقيقية حولها التدخل الخارجى إلى حرب أهلية بالوكالة .

#### الأخوات والإخوة الأعزاء

إننا فى عالم لم يعد فيه مكان للكليات الصغيرة وعلينا أن نتمسك بنظامنا العربى وندعمه ونقويه حتى لا تتعبثر بقاياها ويتقرر مصيرنا خارج العواصم العربية ، لم يعد من الممكن لأى دولة عربية أن تحقق أمنها بعيداً عن الأمن القومى الذى يحمى الأمة العربية كلها .

علينا أن نتعاون جميعا فى محاربة الإرهاب مع الإحترام الكامل لحقوق الإنسان والأمن الإنسانى حتى لا نقع فيما وقع فيه غيرنا بعد ١١/٩ فكانت أبو غريب وجواتنامو وغيرها.

فالأمن لا يتحقق بدون إحترام حقوق الإنسان ، وحقوق الإنسان لا تحترم دون أن يتحقق أمن الدولة وأمن المواطن .



